Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

04 et 05 Février 2012
04 و 05 فبراير 2012

الشروق

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستكمل تشكيل لجانه الجهوية ومنتدى الكرامة يعلن المقاطعة

■ الشروق

أعلن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان الذي كان يترأسه مصطفى الرميد وزير العدل والحريات في حكومة بنكيران، مقاطعته لكافة أنشطة وأعمال المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الجهوية التابعة له، وبرر المنتدى قراره بما أسماه «الإقصاء التام لأعضاء منتدى الكرامة لحقوق الإنسان من عضوية أي لجنة من اللجان الجهوية».

وأوضح المنتدى في بيان له، أنه بعد الإطلاع على نوعية الأعضاء الذين تشكلت منهم اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لاحظ إقصاء أعضاء المنتدى من التمثيلية داخل هاته اللجان، وهو ما اعتبره إقصاء ممنهجا لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان واستمرارا لنفس العقلية الإقصائية التي أطرت تشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأشار البيان إلى أن التركيبة الحالية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وللجان الجهوية التابعة له لا تتوفر فيها شروط التعددية الفكرية طبقا لمبادئ باريس ولا سيما ما يتعلق بتوفر الضمانات اللازمة للتمثيل التعددي للقوى الاجتماعية المعنية بحماية حقوق الإنسان وللمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وللتيارات الفكرية الموجودة.

وطالب المنتدى من الحكومة الجديدة الإسراع بإحداث القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقا لمقتضيات المادة 171من دستور فاتح يوليوز 2011. موضحا أن الأساس الدستوري المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (الفصل 19 من دستور 1996) أصبح متجاوزا بعد الدستور الجديد الذي ارتقى بهذه المؤسسة الوطنية إلى مؤسسة دستورية وهو ما يتطلب إصدار القانون الجديد المنظم لهذه المؤسسة طبقا لمقتضيات تنزيل الدستور الجديد.

إلى ذلك، أعلن إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن استكمال تنصيب 12 من لجانه الجهوية من أصل 13 والتي يريد أن يجعل منها آليات محلية لتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

واعتبر اليزمي في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن التنظيم الجهوي الجديد للمجلس سيمكنه من الاضطلاع بعمل هام في القرب من المواطنين والتصدي للانتهاكات المحتملة في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن تنوع المجتمع المدني المغربي والدينامية الكبيرة التي يعرفها لم تعد تسمح بتواجد مؤسسة وطنية من هذا الحجم فقط في الرباط، بل من الضروري أن تكون لها فروع قريبة من المجتمع والمواطنين، منوها بفرادة هذه التجربة على اعتبار المؤسسة الوطنية لحماية حقوق الإنسان في المكسيك هي الوحيدة التي لديها مكاتب إدارية محلية.

وأكد أن الهدف من اعتماد 13 تنظيما جهويا للمجلس هو القرب من المجتمع والمواطنين ثم العمل المشترك مع المجتمع المدني في كل جهة، أخذا بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة

بحيث أن العمل في مجال حقوق الإنسان يجهة الدار البيضاء سطات، لا يمكن أن يكون بنفس نوعية العمل في الصحراء أو الريف أو زاكورة نظرا للخصوصيات الثقافية والأنتربولوجية وفرادة المشاكل التي تطرح بحدة في كل منطقة.

وتنتشر هذه اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في مختلف المناطق والجهات، مع التركيز على تلك التي شهدت انتهاكات واسعة في حقوق الإنسان وتعرف حاليا برامج لجبر الأضرار من بني ملال خريبكة والحسيمة الناظور ووجدة فجيج إلى الراشيدية وورزازات.

وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان، سواء منها الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك، يتم تعيينهم من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه. ■

Revue de Presse du C

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستكمل تنصيب آلياته الجهوية

إدريس اليزمي: التنظيم الجهوي الجديد سيمكن من التصدي للانتهاكات المحتملة في مجال حقوق الإنسان

استكمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال شهر يناير الماضي، تنصيب 12 من لجانه الجهوية من اصل 13 والتي يعول ان يجعل منها آليات محلية لتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

واعتبر إدريس اليزمي رئيس المجلس، في حديث لوكالة المغرب العربي للانباء، ان التنظيم الجهوي الجديد للمجلس سيمكنه من الاضطلاع بعمل هام في القرب من المواطنين والتصدي للانتهاكات المحتملة في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف اليزمي ان تنوع المجتمع المدني المغربي والدينامية الكبيرة التي يعرفها لم تعد تسمح بتواجد مؤسسة وطنية من هذا الحجم فقط في الرباط، بل من الضروري ان تكون لها فروع قريبة من المجتمع والمواطنين، منوها بفرادة هذه التجربة على اعتبار المؤسسة الوطنية لحماية حقوق الإنسان في المكسيك هي الوحيدة التي لديها مكاتب إدارية محلية.

وأكد أن الهدف من اعتماد 13 تنظيما جهويا للمجلس هو القرب من المجتمع والمواطنين ثم العمل المشترك مع المجتمع المدني في كل جهة، اخذا بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة بحيث أن العمل في مجال حقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء سطات، لا يمكن أن يكون بنفس نوعية العمل في الصحراء او الريف او زاكورة نظرا للخصوصيات الثقافية والأنثربولوجية وفرادة المشاكل التي تطرح بحدة في كل منطقة.

وتنتشر هذه اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في مختلف المناطق والجهات، مع التركيز على تلك التي شهدت انتهاكات واسعة في حقوق الإنسان وتعرف حاليا برامج لجبر الأضرار من بني ملال خريبكة والحسيمة الناظور ووجدة فجيج إلى الرشيدية ورزازات.

وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة الى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، اعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان، سواء منها الحقوق السياسية او المدنية او الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية والبيئية، او حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك. يتم تعيينهم من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.

وقال اليزمي، إن احد التحديات التي يطرحها فتح هذه اللجن الجهوية، «هو أن نجعل من حقوق الإنسان، ليس فقط قضية نخب بل ايضا قضية مواطنين، فعلى سبيل المثال إذا اردنا حضورا اقوى لإشكالية حقوق الإنسان والديموقراطية والمواطنة مثلا في المؤسسة التعليمية التي تشمل اكثر من ستة ملايين و700 الف تلميذة وتلميذ لا يمكننا القيام بذلك إذا لم نكن نتوفر على آليات جهوية للقرب».

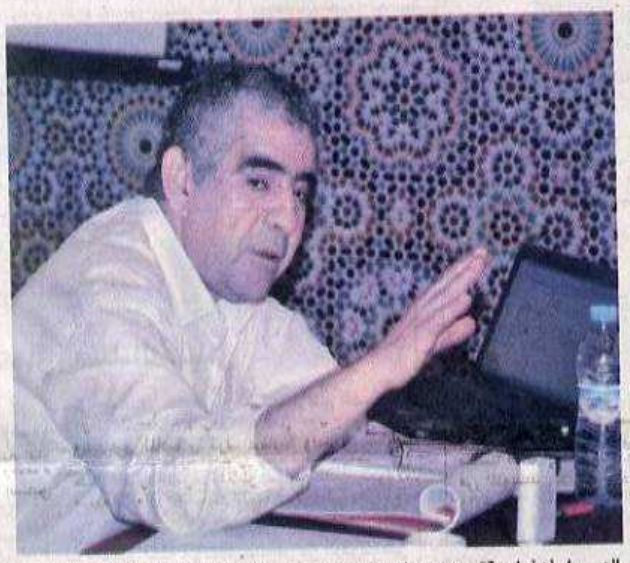

وأوضح من جهة اخرى ان تاسيس هذه اللجن الجهوية يعتبر ثورة في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان إذ لم يعد يعمل فقط بـ 44 عضوا وعضوة على الصعيد الوطني ولكن ايضا باكثر من 260 عضوا حاليا في لجانه الجهوية. وإذا ما اضيف إليهم المناضلون الذين سيشتغلون في المراصد الجهوية لحقوق الإنسان ستصبح تركيبة المجلس اكثر من 700 شخص.

واشار اليزمي إلى أن ذلك يمثل تحديا وفرصة في آن واحد تستدعي توحيد وجهات نظر وطرق عمل هذه التركيبة البشرية، التي ستشكل قوة معنوية وحقوقية جديدة في البلاد يمكن ان تؤثر بطريقة اساسية على مسار حقوق الإنسان وقال في هذا الخصوص «هذا هو الإحساس الذي يتقوى عندي خلال التنصيب حيث نكتشف قوى حية ومناضلين لهم مسارهم الخاص قادمون من المجتمع المدني يشكلون رصيدا من التجارب، إذا ما استغل وفق الأولويات المشتركة يمكنه ان يشكل قوة حقوقية».

وأوضح من جهة اخرى، ان الرهان المطروح على هذه التركيبة من المناضلين حاليا هو ان تساهم في انسجام السياسات العمومية، معربا عن اعتقاده بان «احد مشاكل المغرب الأساسية ليس هو انعدام برامج وانشطة في ميدان حقوق الإنسان، ولكن انعدام انسجام ممنهج بين المشاريع والبرامج».

وفي هذا الإطار، اكد اليزمي على ضرورة تفعيل الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي تمت بلورتها وفق مسلسل مشاورات دام سنتين، وكذلك تفعيل الأرضية المواطنة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتي تمت بلورتها كذلك بعد مسلسل تشاركي.

وأبرز ان هاتين الخطتين تشكلان ورقتي طريق الهدف منهما احترام التعددية وانسجام الفاعلين المجتمعيين والقطاع الحكومي والمؤسساتي لتفادي تكرار التجارب واستخلاص الدروس، موضحا ان اللجان الجهوية يمكن ان تشكل آلية فعالة لعلاقتها وقربها من المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني على اعتبار ان هذه المجالس تضم في تركيبتها ممثلا للاطباء والقضاة والمحامين والمجتمع المدني وغيرهم من الفاعلين المجتمعيين.

واعرب عن يقينه من ان الهدف هو ان تصبح المقرات الجهوية للمجلس فضاءات لحقوق الإنسان، وفضاءات عمومية مفتوحة امام المواطنين.

Revue de Presse

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

إدريس اليزمي ينصب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة والنواحي

ترأس رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة التي تشمل أقاليم طنجة – أصيلة، تطوان، الفحص-أنجرة، المضيق-الفندق، شفشاون، العرائش ووزان، وذلك يوم الخميس 2فبراير 2012، بمقر الجماعة الحضرية بطنجة ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال.

وبالإضافة إلى الإعلان عن تركيبة اللجنة وتنصيب أعضائها، حسب بلاغ للمجلس توصلت 'المنعطف' بنسخة منه، سيتم خلال هذا الحفل تقديم عرض عام عن مهام واختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان كما جاءت بها مقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تضطلع هذه اللجان حسب المادة 28منه بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما أن هذه اللجان تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

و تضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك.

ويعين أعضاء اللجان الجهوية من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

احتجاجات في تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في طنجة

طنجة
المساء

انطلقت جلسة تنصيب وبدء أشغال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في جهة طنجة تطوان، أول أمس الخميس على وقع احتجاجات قوية قادها صحافيون ينتمون إلى مختلف المنابر الإعلامية، بسبب ما اعتبروه «إقصاء لهم من المشاورات حول ملء مقعد الصحافة في اللجنة»، الذي ذهب إلى مراسل صحافي.

وأعلن أعضاء من وهدا نقابة الصحافيين المغاربة والنقابة الديمقراطية للسمعي -البصري، مقاطعتهم جميع أشغال وأنشطة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، «إلى حين تدارك هذا الخطأ الجسيم»، حسب تعبير منتسبي النقابتين.

وقد رفع المحتجون لافتات داخل قاعة الاجتماع تدين ما اسموه «إقصاء هيئات نقابية صحافية تضم أكبر عدد من المنخرطين على مستوى مدينة طنجة، وخصوصا نقابة الصحافيين المغاربة، التي تضم 13 فرعا على المستوى الوطني»، مبدين استنكارهم لـ«تعامل المجلس الوطني مع نقابة لا تمثل إلا نفسها»، حسب تعبيرهم.

وفي نقاش تلا حفل الإعلان عن أعضاء اللجنة، اعترف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أن المجلس الوطني يتحمل مسؤولية هذا الخطأ، قائلا: «علما عدم مراسلة نقابة الصحافيين المغاربة بعدم توفر المجلس الوطني على معلومات حولها، في الوقت الذي اعتبر رئيس فرع النقابة المذكورة في جهة طنجة تطوان، أن احتجاجات منتسبيها لم تكن ضد شخص أو هيأة بعينها وإنما على الطريقة التي نهجها المجلس في اختيار ممثل الصحافيين، عندما اكتفى بمراسلة هيأة وحيدة.

من جهتها، اعتبرت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، سلمى الخلود، أنها، كرئيسة للجنة، لا تتحمل مسؤولية عدم مراسلة باقي الإطارات النقابية الإعلامية وأن الاحتجاجات لم يكن يجب أن توجه ضدها، لكون الجهة التي تراسل النقابات هي المجلس الوطني نفسه، الذي لم يكن له علم بوجود إطارات نقابية أخرى، وفق رأيها.

ومن على هذا الوضع قد أشاروا إلى أنهم ليسوا ضد أسماء معينة، إن كانت تتحلى بـ«نظافة اليد» و«النزاهة»، وأنهم ضد الطريقة التي تم اعتمادها في عملية الاختيار، «حيث قام شخص باختيار ثلاثة أسماء خلال جمع عقده مع شلة من أصدقائه في مقهى وقدم الأسماء إلى المسؤولين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وكانت نقابة الصحافيين المغاربة في جهة طنجة تطوان قد أدانت، في بيان مشترك مع النقابة الديمقراطية للإعلام السمعي -البصري في طنجة، ما وصفتاه بـ«منطق التهميش الممنهج». واتهمت النقابتان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ«إقصائهما» من قرار تعيين أعضاء اللجن الجهوية، الذي يتم من طرف المجلس، وحملتا في بلاغهما كامل المسؤولية لرئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الجهة.

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

حقيقي: طيف الإسلاميين كان مبعدا منذ البداية واليازمي قال لنا «هناك جهات ترفض وجودكم في المجلس»

الإسلاميون غير مرغوب فيهم في المجلس الوطني لحقوق الإنسان

■ الرباط- حنان بكور ■

محمد الصبار رفقة ادريس اليازمي

على الرغم من فوز الإسلاميين في الانتخابات الأخيرة وقيادتهم للحكومة الحالية، مازالت تمثيليتهم في بعض المؤسسات تثير «تحفظات» بعد الأطراف التي ما تزال تصر على إبعادهم وإقصائهم، مثلما حصل في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تم إبعاد منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، القريب من الإسلاميين، من تشكيلة المجلس، وأيضا من التمثيلية في لجانه الجهوية. وأثار إقصاء المنتدى الذي كان يرأسه وزير العدل الحالي مصطفى الرميد من تركيبة اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عدة ردود أفعال، من ضمنها مقاطعة المنتدى للمجلس بشكل نهائي.

وحسب بيان لمنتدى الكرامة، فإنه ردا على إقصائه من تشكيلة اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قرر «مقاطعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في التركيبة الحالية، ومقاطعة كافة أعماله ونشاطاته». كما دعا منتدى الكرامة، المعروف بقربه من الإسلاميين الحكومة الجديدة إلى «تحمل مسؤوليتها في الإسراع بإحداث القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقا لمقتضيات المادة 171 من دستور فاتح يوليوز 2011».

وفي هذا السياق، قال محمد حقيقي، المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، إن قرار المقاطعة جاء بعد موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان من المنتدى، حيث تم إقصاؤه سابقا من التشكيلة، علما أن الأمين العام للمجلس محمد الصبار وجه دعوة للمنتدى من أجل ترشيح ثلاثة أسماء لتمثيله داخل المجلس. وأوضح حقيقي، في اتصال مع «أخبار اليوم»، أن «المنتدى استجاب لهذه الدعوة وقدم ثلاثة أسماء وهي مصطفى الرميد، وعبد العالي حامي الدين ومحمد حقيقي». وزاد «فوجئنا في النهاية بإقصائها وبعدم وجود أي اسم من المنتدى في تركيبة المجلس، وهذا مخالف لميثاق باريس الذي حدد شروط المؤسسات الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالتعددية الفكرية».

وحول رد فعل رئيس المجلس من إقصاء المنتدى، قال حقيقي «طرحنا الموضوع في لقاء مع رئيس المجلس إدريس اليازمي، فكان رده بالحرف، «أن هناك حساسيات وجهات ترفض وجودكم داخل المجلس»، وعن طبيعة هذه الجهات، قال حقيقي: «اليازمي قال لنا «إنكم تعرفون من هي هذه الجهات».

وقال حقيقي إن «طيف الإسلاميين كان مبعدا منذ البداية من تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، مضيفا أن «المنتدى كان ينتظر أن يتم استدراك الأمر لحظة تشكيل اللجان الجهوية، ومن أجل ذلك شارك بحسن نية في ملاحظة الانتخابات وقدم تقريره للمجلس». وزاد «غير أننا فوجئنا مرة أخرى بإقصائنا من تشكيلة اللجان الجهوية وبالتالي لم يعد هناك مبرر لنستمر في حضور ودعم أنشطة المجلس في الوقت الذي يعمل على إقصائنا من هياكله».

وأفاد بيان صادر عن المنتدى، توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منه أنه «تابع عملية تشكيل اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبعد الاطلاع الدقيق على نوعية الأعضاء الذين تشكلت منهم هذه اللجان لاحظ المنتدى الإقصاء التام لأعضاء منتدى الكرامة لحقوق الإنسان من عضوية أي لجنة من اللجان الجهوية»، وهو ما اعتبره «إقصاء ممنهجا لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان واستمرارا لنفس العقلية الإقصائية التي أطرت تشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وأشار البيان إلى أن «التركيبة الحالية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وللجان الجهوية التابعة له لا تتوفر فيها شروط التعددية الفكرية طبقا لمبادئ باريس ولاسيما ما يتعلق بتوفر الضمانات اللازمة للتمثيل التعددي للقوى الاجتماعية المعنية بحماية حقوق الإنسان وللمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وللتيارات الفكرية الموجودة»، مضيفا أن «الأساس الدستوري المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (الفصل 19 من دستور 1996) أصبح متجاوزا بعد الدستور الجديد الذي ارتقى بهذه المؤسسة الوطنية إلى مؤسسة دستورية وهو ما يتطلب إصدار القانون الجديد المنظم لهذه المؤسسة طبقا لمقتضيات تنزيل الدستور الجديد».

رسالة الأمة

نقابة

وجهت نقابة الصحافيين المغاربة بجهة دكالة عبدة مراسلة للسيد إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تتعلق بإقصاء أعضاء فرعها الجهوي بدكالة عبدة من حقهم في المشاركة في عملية تعيين الصحفيين الممثلين باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التي تتألف حسب مقتضيات المادة 17 من النظام الداخلي للمجلس، من رئيس ومندوب جهوي لمؤسسة الوسيط وأعضاء يمثلون الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحافيين المهنيين. وأبلغت النقابة المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتراضها على المنهجية الاقصائية لجهة دكالة عبدة لاقتراح الأسماء الممثلة للصحافيين على مستوى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وطالبت رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التدخل العاجل لتصحيح هذا الوضع وإرجاع الأمور إلى نصابها ، تحقيقا للشفافية وتكافؤ الفرص وضمان حق الصحافي بجهة دكالة عبدة في العضوية باللجنة المذكورة.

Revue de Presse du Conseil des droits de l'Homme

الشروق

تلاميذ من الخميسات في معتقل أكدز ومناطق جبر الضرر بورزازات وزاكورة

في بادرة هي الأولى من نوعها نظمت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة في إطار تنفيذ الأنشطة المتبقية من مشروع «مقاربات مواطنة من أجل المصالحة وحفظ الذاكرة بالخميسات» بكل من جماعة تيداس ووالماس وبوقشمير وآيت يشو، والممول في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي بالإقليم، وبتنسيق مع نيابة وزارة التربية الوطنية بالخميسات «القافلة المتنقلة لحقوق الإنسان»، وذلك بكل من ورزازات وزاكورة. وكانت أول محطة للقافلة بإقليم ورزازات حيث ألقى المسؤول الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عرضا مستفيضا حول المعتقلات السياسية بالإقليم، وأوضح أن الغرض من هذا البرنامج هو المساهمة إلى جانب الجماعات المحلية في برامج إعادة تأهيل المناطق المشمولة بجبر الضرر، ودعم تسوية الوضعية العقارية لبعض المراكز السابقة للاختفاء القسري، والمساهمة في إعادة ترميم مراكز الاعتقال وتحويلها إلى مركبات اجتماعية وثقافية واقتصادية بتنسيق مع الفاعلين المحليين، و تقديم الاستشارة التقنية والقانونية الضرورية لتنفيذ هذا البرامج، وفق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وفي نهاية اللقاء انتقلت القافلة لزيارة معتقل «أكدز» والوقوف عن كثب على السيناريو الزماني والمكاني لظروف الاختفاءات القسرية والاعتقالات السياسية. كما حولت القافلة وجهتها لمكان صناعة الأشرطة الفنية السينمائية بمدينة ورزازات كحصة ترفيهية. وفي اليوم الموالي كانت القافلة التلاميذية على موعد مع تلاميذ مدينة زاكورة لفتح النقاش والحوار حول الثقافة الحقوقية ومقاربة قضايا جبر الضرر بين الخميسات وزاكورة، والاستفادة من ورشات تكوينية على يد خبراء في المجال ■

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الخبر
AL KHABAR

اليازمي

فرر منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، المقرب من الإسلاميين، مقاطعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في التركيبة الحالية، فضلا عن مقاطعة كافة أعماله ونشاطاته.

ودعا المنتدى حكومة بنكيران، في بيان توصلت «الخبر» بنسخة منه، إلى تحمل مسؤوليتها في الإسراع بإحداث القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، طبقا لمقتضيات المادة 171 من دستور فاتح يوليوز 2011.

واستنكر منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ما وصفه بـ«الإقصاء الممنهج الذي تعرض له أعضاؤه، أثناء عملية تشكيل اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو ما اعتبره المنتدى استمرارا لما أسماه بـ«نفس العقلية الإقصائية التي أطرت تشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

Revue de Presse du C... Homme

المساء
ALMASSAE

منظمات إسلامية تقاطع الصبار واليزمي وتحرج الرميد

الرباط
امحمد خيي

تواصل منظمتان مقربتان من حزب العدالة والتنمية إصدار بلاغات ضد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تتهم فيها المشرفين على هذه المؤسسة بإقصاء التوجهات الإسلامية من تركيبة المجلس واللجان الجهوية التابعة له، والتي نصب إدريس اليزمي، رئيس المجلس، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس، عددا منها بالمدن المغربية مؤخرا، وتبعا لذلك أعلنت أنها «ستقاطع كل أنشطته». كما سجل منتدى الكرامة ما أسماه «خروقات في حقوق الإنسان بالمغرب». وبينما سبق لمنتدى الزهراء للمرأة المغربية، وهو تنظيم نسائي ذو توجه إسلامي، أن قاطع نشاطا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قبل أسبوع، توصلت «المساء» ببلاغ لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الذي كان يترأسه مصطفى الرميد، قبل أن يستقيل بعد تعيينه وزيرا للعدل والحريات، يتهم المجلس بـ«خرق مبادئ باريس حول التعددية الفكرية، وضمانات التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية المعنية بحماية حقوق الإنسان وللمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وللتيارات الفكرية الموجودة». وفي الوقت الذي قلل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في اتصال صباح أمس مع «المساء» من أهمية هذه الاحتجاجات، وقال إن «التنظيمات التي تمثل في المجلس بقوة القانون هي النقابات الوطنية للصحافة، والأطباء، والتعليم العالي، والقضاة والعلماء»، أكد أيضا أن هذه التنظيمات المحتجة، إلى جانب العصبة المغربية لحقوق الإنسان، (تابعة لحزب الاستقلال)، هي التي «قاطعت اللجان الجهوية بمبرر أنها غير ممثلة على المستوى المركزي»، وأضاف قائلا: «الإقصاء الحقيقي هو لو تم إقصاؤهم من الشراكات مع المجلس أو من أنشطته، أما النسيج المدني المغربي فهو واسع ولا يمكن تمثيله كله في هياكل المجلس». منتدى الكرامة الذي يترأسه عن ملفات السلفية الجهادية، وبسببه كاد أن يتم عدم استوزار مصطفى الرميد أثناء تشكيل الحكومة الحالية، جاء في بلاغه أيضا أن «الأساس الدستوري المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (الفصل 19 من دستور 1996)، أصبح متجاوزا بعد الدستور الجديد الذي ارتقى بهذه المؤسسة الوطنية إلى مؤسسة دستورية، وهو ما يتطلب إصدار القانون الجديد المنظم لهذه المؤسسة طبقا لمقتضيات تنزيل الدستور الجديد». وطالب الحكومة بـ«تحمل مسؤوليتها في الإسراع بإحداث القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقا لمقتضيات المادة 171 من دستور فاتح يوليوز 2011».

وفيما قرر نفس المنتدى «مقاطعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في التركيبة الحالية، ومقاطعة كافة أعماله ونشاطاته»، فإن مكتبه التنفيذي، الذي التأم في اجتماع يوم الأحد الماضي، قال في بلاغ له إنه «سجل عدة خروقات تمس حقوق الإنسان بالمغرب»، وأجملها في «عدم تسوية ملف المعتقل بوشتى الشارف وترتيب الجزاءات في حق المتورطين في تعذيبه»، و«قضية تعرض أربعة معتقلين بسجن تولال بمكناس لهتك العرض بإيلاج العصا في أدبارهم في شهر غشت من السنة الماضية». وأضاف المنتدى أنه «يستغرب التباطؤ في إعلان نتائج الخبرة الطبية التي خضع لها المعنيون، ويدعو إلى أن تأخذ العدالة مجراها في حق المتورطين في تعذيب السجناء».

Revue de Presse droits de l'Homme